ما اذا كان الملك لابيها او امها لان العادة جارية بعدم المطالبة
نعم ان بينت للزوج عند ابتداء السكنى ان عليه
الاجرة فان الكراء لازم له لكن شرط واما ملك احدهما وعمها
فقال اللخمي اري ان طالبت المرة قبل شيء بها عندها وان
قصرت تحلفان انهما لم يسكناه الا باجرة ويخرجان منه
واما ابو الزوجة فملكه لبنت الزوج وجدها لامها لوعه
فينبغي ان تكون لها عليه الاجرة اذا قالا انما
سكناه بالاجرة والفرق بين اخي الزوجة اوعمها
وبين اخي الزوج اوعمه ان العادة جارية بضمهما
البيت اليها حشمة العشيرة وحفظا للعرض
بخلاف اخي الزوج اوعمه فانه لم يجر عادة بانضمامه
اليهما لانه لا يخشى فيه ما يخشى من البنت ويعارة
الا ان تبين لهم عند المقدوي في شرح العاصمية ما يفيد
ان المراد الا ان يحصل منها بيان في اي وقت فتكون
لها الكراء من ذلك الوقت ولو بعد مدة من الدخول
قوله والقول للاجير الخ وصل كتابا يعني ان من استاجر
اجيرا على تبليغ كتاب الى بلد كذا او استاجره على
تبليغ حمل الى بلد كذا ثم بعد ذلك ادعى انه اوصله
فان القول قوله مع يمينه في امر يبلغ مثله لانه
ايتمنه ويسقط الاجرة وكلام المؤلف هنا في استحقاق
الاجرة لا في نفي الضمان عنه حيث انكر المرسل اليه
الوصول خلافا لما قدمه من ان قوله في الوديعة
عاطفا على ما فيه الضمان او المرسل اليه المنكر ولا
بينه ويتقوله في الوكالة ومن ان اقتضى الدين
ولم يشهد وتعذر انكار غير الدين كالدين قوله وانه استحسن

وقال

وقال وديعة يعني ان الاجير اذا ادعى الاستحسان
ورب المتاع يقول بل هو وديعة عندك فالقول قول
الصانع لان جلوسه للصنعة كانه اتى بما يشبه والاصل
اتى بما لا يشبه وبعبارة لان الغالب انما يدفع الصناع
الاستصناع والابراع نادر والنادر لا حكم له كما قاله
اللخمي وعليه فينظر ملوجه رجوع ان اشبه لهذا
والعمل معناه ان يدعي الصانع ما يشبه ان يحسنه
فيذكر ويحترز به مما اذا ادعى الصانع استصناع
ما تكذبه القرينة كدعواه انه قال له اقتش
خيطة المخيط واعرها حيث لا موجب لذكرها ولو لف
في الصنعة قوله عطف على معنى انه استصنع اي والقول
للصانع انه حلف في الاستصناع لا حلف في الصنعة
وليس معطوفا على استصنع كما هو ظاهره والمعنى
ان الصانع يصدق اذا اختلف مع رب الشيء المصنوع في
الصفة حيث اتى بما يشبه كما اذا قال امرتني بصبغه
احمر او اسود فقال لا بل اخضر مثلا ومثل كلام ابن
انه في اختلافهما في الصفة يصدق الصانع ان اشبه
وظاهره بغير يمين فان لم يشبه حلف رب الشيء المصنوع
ويثبت له الخيار في اخذه ودفع قيمة الصبغ وفي اخذه
قيمته ابيض وظاهره وان لم يشبه ومحل تخييره بين
ان يسلمه الصانع مجانا والا فله الخيار لو بقي ظاهره ولو
كان الصبغ ينتفعه وهو ظاهر ولا خيار له في شيء
فان ابى ربه من التخيير ومن الحلف المذكور استرقى
هو والصانع هو ابقيمة ثوبه ابيض وهذا قيمة صبغه
وظهره وان لم يحلف الصانع قوله في الاجرة ترقيب

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)